بسبب الاستقالات والإقالات واستمرار الرفض لخطة الفصل

ائتلاف شارون يعيش نكسة برلمانية وتوقعات بتشكيل حكومة وحدة

■ متابعة/ محمد القراري

تعرضت حكومة شارون لنكسة جديدة مع استقالة ايفي ايتام وزير الإسكان واسحق ليفي نائب الوزير في مكتب رئيس الحكومة وهما عضوان في حزب ديني متشدد ومن المستوطنين الأمر الذي جعل الائتلاف الحالي دون أغلبية برلمانية مع أن المعارضة تظل غير قادرة على اسقاطها وهو ما يجعل تشكيل حكومة وحدة بين الليكود وحزب العمل المعارض أمر مرجح وموارد خاصة بعد الاشارات التي أتت من أعضاء في الحزبين الرئيسيين خلال الأيام الماضية وانسحب المسؤولان ايتام وليفي من الائتلاف احتجاجاً على اعتماد الحكومة الأحد الماضي مبدأ الانسحاب من قطاع غزة على مراحل الذي ينص على إخلاء المستوطنات الـ٢١ أو بعضها إذا اعتمد التعديل في الخطة.

وبالرغم من بقاء وزير ثان في الحزب الديني فريفولوت اورليف وزير الشئون الاجتماعية في الحكومة إلا أن جدعون ساار رئيس الكتلة البرلمانية لليكود أعلن امس ان حكومة ارئيل شارون لم تعد تملك غالبية في البرلمان لكن المعارضة غير قادرة في الوقت نفسه على اسقاطها على الفور.

واضاف سار ان الائتلاف لم يعد يحظى بدعم أكثر من ٥٩ نائباً من أصل ١٢٠ لكن المعارضة غير قادرة على حشد ٦١ نائباً في جبهة واحدة.

وكان شارون قد أقال وزيرين من اليمين المتطرف المعارض لخطته قبل التصويت عليها ليضمن الموافقة عليها وهو ما تم إلا أن الاستقالة الأخيرة وضعت شارون في أزمة برلمانية خاصة وان الحزب الديني تعهد بممارسة ضغوط أكثر فاعلية لافشال هذه الخطة بالتحالف مع بقية الاحزاب المعارضة الأخرى للخطة.

ويرى المعلقون أن ثلاثة نواب آخرين من الحزب الاسرائيلي الديني من أصل نواب هذا التنظيم الستة يؤيدون عموماً بقاء الحزب ضمن الغالبية.

ويحظى الائتلاف بهذه الظروف بدعم اربعين نائباً من الليكود يضاف اليهم ١٥ نائباً من حزب شينوب وهو حزب مؤيد لخطة الانسحاب واربعة نواب من هذا الحزب الذي انسحب بعض اعضائه.

ومن أجل اسقاط الحكومة تحتاج المعارضة الى جمع غالبية مطلقة من ٦١ نائباً لكن هذه المهمة تبدو صعبة بحيث أن المعارضة تضم حزب العمل ٢١ نائباً وهو مؤيد ايضاً للخطة والمستعد لدعم حكومة شارون حول هذا الملف في البرلمان خاصة وأنه سحب الاثنين الماضي مشروع لسحب الثقة عن حكومة شارون كان قد قدمه في الكنيست الأمر الذي جعل مراقبين يتوقعون تشكيل حكومة ائتلاف من الليكود والعمل لتمرير خطة الانسحاب.

وقلل مراقبون من ان تؤدي الانقسامات في صفوف الائتلاف وايضاً المعارضة الى مخاطر فورية إلا أن حكومة شارون قد لايمكنها من الاستمرار بائتلاف ضيق جداً كما هو الحال عليه الآن بالذات لان السياسات المالية والاجتماعية كثيراً ما تسبب أو تؤدي إلى خلافات ، وللخروج من الأزمة هناك احتمال بانضمام حزب العمل إلى الحكومة اثر مفاوضات قد تبدأ بعد العطلة البرلمانية نهاية يوليو والتي بدأت مؤشراتها بلقاء شارون مع زعيم حزب العمل شمعون بيريز مطلع هذا الاسبوع بل وأعلن الأخير أنه مستعد لمنح الحكومة هامش مناورة وقد امتنع العماليون ايضاً عن التصويت على عدة مذكرات لحجب الثقة مع أن بيريز لايزال يعارض كثيرا من أفكار وسياسات حزب الليكود منها حلمه الخادع بقيام إسرائيل الكبرى ويقبل تفكيك مستوطنات واقامة دولة فلسطينية.

الاحداث بالكاريكاتير

القرار "١٥٤٦" هل يمهد لنقل السيادة للعراقيين أم تشريع للاحتلال؟!

■ عواصم/وكالات ..

لم تظهر على الشارع العراقي اية دلائل تشير الى ان قرار مجلس الامن الذي صدر الليلة قبل الماضية كان "نصرا للشعب العراقي" حسب قول الرئيس الامريكي جورج بوش.

الناس العاديون في الشارع العراقي الغارقون بمشاكلهم المعيشية والامنية لايبدون اي اهتمام بما قرره مجلس الامن واذا التقيت بشخص تابع مناقشات مجلس الامن كالمدرس فياض الساعدي فانه لا يتردد بالقول " نعم كان القرار انتصارا كبيرا لكن ليس للعراقيين انما هو انتصار كبير لامريكا وللرئيس بوش شخصيا في حملته لاعادة انتخابه في نوفمبر القادم .

اما الحكومة العراقية المؤقتة التي شكلت قبل اسبوع والتي حصلت بموجب القرار على اعتراف دولي بشرعيتها رغم وجود القوات المحتلة على اراضيها فانها من المتوقع ان ترحب بالقرار وتعده انتصارا للعراقيين كما فعل الرئيس بوش.

ويفترض ان القرار يمهد لنقل السلطة من قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الى الحكومة المؤقتة في ٣٠ يونيو الحالي وان القوات الامريكية والبريطانية وغيرها الموجودة في العراق منذ الغزو في ابريل من العام الماضي ستبقى ولكن تحت اسم القوات المتعددة الجنسيات تحت علم الامم المتحدة.

ويشكك العراقيون في الوعود التي ظلوا يستمعون اليها منذ اتفاق ١٥ نوفمبر لنقل السلطة بان صيغة الاحتلال ستنتهي في ٣٠ يونيو وان القوات الاجنبية ستنسحب من المدن الى قواعد خاصة بها وان القوات العراقية الجديدة من الجيش والشرطة ستتولى الامن في البلاد.

وكشفت الايام الماضية خلافا واسعا بين الشيعة والاكراد الذين هددوا بالانسحاب من الحكومة المؤقتة اذا لم يذكر القرار قانون ادارة الدولة الدستور المؤقت الذي اعده مجلس الحكم المنحل والذي يتيح للاكراد عرقلة اي قرار عراقي باستخدام الفيتو في حين طلب المرجع الاعلى للشيعة آية الله علي السيستاني عدم الاشارة الى ذلك القانون في قرار مجلس الامن لان القانون غير شرعي وان المجلس المنتخب في العام المقبل هو الذي سيضع الدستور الدائم.

ونقلا عن شينخوا قد لاحظ العراقيون ان مجلس الامن اخذ برأي السيستاني ولم يشر في قراره الى ذلك القانون مما ادى الى احراج للزعيمين الكرديين مسعود البرزاني وجلال الطالباني فتراجعا واعلنا في صحيفتيهما "ان الاكراد سينسحبون من الحكومة في حالة الغاء القانون".

أما المقاومة العراقية فانها نشطت بشكل واضح خلال الايام الماضية للفت نظر المجتمع الولي الى وجودها كقوة لها تاثيرها على مستقبل العراق.

وفي نشاط المقاومة رسالة الى انها ستستمر في عملياتها قبل نقل السلطة وبعدها وان الامم المتحدة التي اصبح لها دور في العراق بموجب القرار الجديد ستواجه مصاعب في مهمتها لضمان تنفيذ القرار بنجاح. ومن المؤكد ان مستقبل العراق لا يزال مليئا بالمخاطر وسيبقى كذلك مالم يتطور نحو الأسوأ.

اجماع على القرار

المشروع الامريكي البريطاني حول نقل السيادة الى العراق حصل على موافقة الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي بالاجماع خلافا للانقسامات التي سببها قرار واشنطن ولندن والتدخل في العراق العام الماضي.

ورات لندن وواشنطن انه انتصار بينما لم ينتظر الرئيس الامريكي جورج بوش التصويت ليعبر عن ارتياحه.

وقال بوش في سي ايلاند في جورجيا حيث يستضيف قمة مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى انني سعيد لاننا سنتمكن من الحصول على قرار من الامم المتحدة.

ومن جهته. قال رئيس الوزراء البريطاني توني بلير انها مرحلة مهمة للعراق الجديد واضاف ان العالم بات موحدا يتحدث بصوت واحد بشأن العراق وفقا لما نقلته وكالة الصحافة الفرنسية.

ورأى مندوب الولايات المتحدة في المنظمة الدولية جون نيغروبونتي ان هذا التصويت بالاجماع يشكل دليلا واضحا على الدعم الدولي الواسع لما يسميه القرار العراق الفدرالي الديمقراطي التعددي والموحد.

ويأتي هذا القرار الذي يحمل الرقم ١٥٤٦ تمهيدا لنقل السلطة الى العراقيين في ٣٠ يونيو وينص على المراحل التي يفترض أن تؤدي الى تنظيم انتخابات في ٣٠ يناير ٢٠٠٥م. على ابعد حد وشروط بقاء قوات التحالف في العراق.

وبعد اسابيع من المفاوضات تمكنت واشنطن ولندن من ازالة التحفظات الاثنين بادراج اضافة بشأن العلاقات بين الحكومة العراقية والقوة المتعددة الجنسيات بعد ٣ يونيو وكانت هذه تشكل محور الجدل الرئيسي بين الدول الاعضاء في المجلس.

وعبرت عدة دول من بينها فرنسا والمانيا والصين وروسيا والجزائر عن املها في منح السلطات العراقية الجديدة صلاحيات كاملة بما في ذلك في مجال الامن.

وتنص الصيغة الاخيرة لمشروع القرار على تعاون السلطة العراقية والقوة المتعددة الجنسيات على الصعيد العسكري بما في ذلك الاجراءات التي تتعلق بالعمليات الهجومية الحساسة.

الا ان هذا التعديل لا يمنح بغداد حق تعطيل مسائل من هذا النوع والاعتراض عليها كما اقترح الفرنسيون الاحد.

وكان الرئيس الامريكي جورج بوش عبر عن ارتياحه للاجماع الذي تم التوصل اليه بشأن القرار الامريكي البريطاني في مجلس الامن الدولي. معتبرا انه انتصار كبير للعراقيين.

وقال بوش في هذه الجزيرة الواقعة جنوب شرق الولايات المتحدة ان مجلس الامن يؤيد الحكومة المؤقتة وانتخابات حرة وقوة متعددة الجنسيات.

واشار رئيس الوزراء البريطاني توني بلير عند وصوله الى سي ايلاند الى انها مرحلة مهمة للعراق الجديد.

اما الرئيس الروسي فلاديمير بوتين فقد عبرعن ارتياحه للحوار البناء في مجلس الامن الدولي مؤكدا ان تبني القرار يشكل بدون مبالغة خطوة كبيرة الى الامام.

ويرتدي هذا النجاح الدبلوماسي اهمية كبرى للرئيس بوش الذي يخوض حملة انتخابية للاقتراع الرئاسي الذي سيجرى في نوفمبر المقبل.

ترحيب اممي

من جانبه رحب كوفي عنان الأمين العام للامم المتحدة بصدور القرا «١٥٤٦» المتعلق بالعراق بالاجماع ووصفه بانه عادل وكامل ويتيح لجميع الفرقاء العمل بموجبه.

واعرب عنان عن اعتقاده بان القرار تعبير صادق لارادة المجتمع الدولي بزعامة مجلس الامن للاتفاق بعد انقسامات العام الماضي ومساعدة الشعب العراقي في رسم مستقبله السياسي في سلام وحرية وتحت قيادة حكومة تتمتع بالسيادة باسم الرئاسة واكدت المتحدثة باسم الرئاسة الفرنسية ان القرار حول نقل السلطة في العراق الذي اتخذ بالاجماع في مجلس الامن وثيقة مهمة لاستمرار العملية السياسية في العراق.

واشارت كاترين كولونا الى ان تعديلات وتحسينات ادخلت مرارا على القرار فسهلت تبنيه.

وقالت كولونا على هامش قمة مجموعة الثماني في سي ايلاند جورجيا. جنوب شرق ان فرنسا ترحب بالاجماع الذي تم في مجلس الامن.

واعتبرت كولونا ان القرار يؤكد صراحة عودة السيادة للعراقيين سواء على ثرواتهم النفطية والاشراف على قوات الشرطة والامن والقوات المسلحة.

واضافت ان العراق سيكون له رأيه في العمليات الحساسة للقوة المتعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة لكنها اعترفت بان فرنسا كانت ترغب في مزيد من الايضاحات حول هذه النقطة.

روسيا من جانبها عبرت عن ارتياحها لقرار الامم المتحدة حول العراق الذي اعتمد بالتزامن مع افتتاح قمة مجموعة الدول الصناعية الثماني بولاية جورجيا. ولعلاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة لكنها لم ترضخ لواشنطن بشأن تعاونها النووي مع ايران.

وقال الرئيس فلاديمير بوتين الذي عارض بشدة مع قادة المانيا وفرنسا التدخل العسكري في العراق. ان التصويت على القرار الذي جاء بينما كان يعقد لقاء مع نظيره الامريكي جورج بوش يشكل خطوة كبيرة الى الامام.

لكن في لقاء مقتضب مع صحافيين بعد لقائه بوش في سي ايلاند. نجح في تمرير اشارة صغيرة بين عبارات الارتياح والسرور. على تشكيكه في السيادة الحقيقية للعراق وخصوصا قدرة السلطات الجديدة على التاثير على قوات الاحتلال.

وقال الرئيس الروسي قبل تبني هذه الوثيقة كان الوضع في العراق مسؤولية تقع على عاتق الولايات المتحدة وواجبا عليها حيال هذا البلد. لكن يبدو الآن ان حكومة العراقيين ستتمتع بحقوق سيادية واسعة والاسرة الدولية ستمارس نفوذا كبيرا.

ورفض احد مساعدي بوتين بعد ذلك ان يكشف ما اذا كانت روسيا مرتاحة فعلا لنص القرار. واكد سيرغي بريخودكو مستشار الرئيس الروسي للسياسة الخارجية ان حوارا بناء وعملا مشتركا تم في مجلس الامن الدولي مشيرا الى ان واشنطن اخذت في الاعتبار رغبة روسيا في تنظيم مؤتر دولي حول العراق.

لكن المسؤول الروسي لم يوضح ما اذا كان هذا التقارب الكلامي يجعل افاق عقد هذا المؤتمر اقرب الى الواقع. وقال هذا السؤال يجب ان نطرحه على معدي القرار.

من جهته اعلن وزير الخارجية البريطاني جاك ستر و أمس الاربعاء ان بريطانيا كانت تحظى بدعم الامم المتحدة منذ فترة طويلة حول موضوع العراق وذلك غداة تبني القرار ١٥٤٦ حول نقل السيادة الى العراقيين.

وقال ستر و حول موضوع العراق كانت الامم المتحدة الى جانبنا منذ فترة طويلة نافيا في الوقت نفسه ان يكون هذا القرار الاخير لمجلس الامن يشرع حربا تمت بدون موافقة المجموعة الدولية.

الى ذلك سلمت السيادة الكاملة والسيطرة على الصناعة النفطية العراقية الى وزارة النفط العراقية.

واوضح اياد علاوي رئيس الوزراء العراقي لدى زيارته الى مصفى الدورة .. ان للعراق خطة طموحة للمستقبل حيث يعتزم توسيع قدراته في الانتاج النفطي وكذلك في التصدير والعمل على بناء قدرات متكاملة للتصليح السريع لانابيب النفط والعمل في نفس الوقت على قدرات البلاد على التصدير من خطوط التصدير البحرية.

واكد رئيس الوزراء العراقي ان عائدات النفط التي كانت تستخدم في بناء القصور وشراء الاسلحة لتحقيق مصلحة شخص واحد قد عادت لكل الشعب العراقي وسوف تستثمر عائداته لتحسين حياته.

ولحماية البنى التحتية للنفط العراقي قال علاوي انه تم انشاء قوة من ١٤٠٠ شخص للمساعدة في اجراءات الحماية والامن لمنشآت وانابيب نقل النفط والحد من عمليات التهريب.

السودان بين تطلعات السلام وإستحقاقات ما بعد الفترة الانتقالية

يقف السودان أمام منعطف تاريخي سيحدد مستقبله بعد أن بات في حكم المؤكد أن السلام آت وبات قاب قوسين أو أدنى من التحقق واقعا بعد قرابة العامين من المفاوضات الشاقة في مشاكوس في كينيا اجتاز خلاله الطرفان المتفاوضان الحكومة السودانية والحركة الشعبية بارادتهما أحيانا وبضغوط خارجية أحيانا أخرى.. اجتازا مراحل شاقة وصعبة أفضت إلى اتفاق ما قبل المرحلة الأخيرة لكنه حقيقة وضع إلا صعب خلف الظهور ولم يتبق سوى بضعا من المسائل الإجرائية التي لن تأخذ من الوقت الكثير لحسمها.

نبيل نعمان

هذا الحدث التاريخي ينظر إليه بأنه سيكون الإنجاز الأعظم في تاريخ السودان المعاصر رغم أن البعض يعرب عن مخاوفه من أن اتفاق مشاكوس الاطاري الذي يعطي أبناء الجنوب حق تقرير المصير بعد ست سنوات من الاستفتاء يميل إلى تكريس الانفصال أكثر من أن يعزز الوحدة وهنا بيت القصيد ومربط الفرس فإما أن يعمل السودانيون ومعهم الدول العربية والأفريقية والمجتمع الدولي لقلب هذه المعادلة وجعل الوحدة السودانية الخيار الوحيد يوم الاستفتاء بعد ستة أعوام أو أن السلام في حينه سيكون مهددا وحينئذ لن يكون هناك مشاكوس أخرى.. وهو رهان لا يحتمل الخسارة.

وبتوقيع اتفاق الخامس من يونيو وضع السودانيون نهاية عملية للحرب حيث تضمن الاتفاق (إعلان نيروبي) البروتوكولات.. اتفاق مشاكوس الاطاري الموقع في يوليو ٢٠٠٠م، واتفاق الترتيبات العسكرية سبتمبر ٢٠٠٣م واتفاق قسمة الثروة يناير ٢٠٠٤م وبروتوكولات قسمة السلطة ومستقبل النيل الأزرق وجبال النوبة ومستقبل ابيي مايو ٢٠٠٤م وليفتحوا الطريق بذلك لتوقيع الاتفاق النهائي لإرساء السلام.

هذا الاتفاق سيكون المرحلة الأخيرة من المفاوضات التي استمرت لمدة عام حيث يتوقع أن يبدأ الطرفان جولة أخيرة من المحادثات في ٢٢ يونيو لمناقشة الترتيبات الخاصة بوقف النار وفصل القوات والضمانات الإقليمية والدولية وبدء المرحلة الانتقالية التي تستمر ست سنوات يجري في نهايتها استفتاء في الجنوب على تقرير المصير وهي مرحلة اختبار لقدرة السلام على الصمود والحفاظ على وحدة الأراضي السودانية.

وبالرغم أن ما تحقق من خطوات السلام في السودان تعد بكل المقاييس تغيرا في اتجاه سودان جديد وديمقراطي إلا أن ما يجري في درافور بغرب البلاد ألقى بظلاله على هذه النتيجة ومن شأنه أن يترك آثاره على محادثات الجولة الأخيرة ومواقف الدول والمنظمات الأخيرة التي تدعم مفاوضات السلام مثل "ايقاد" والأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي الذين عبروا عن دعوة لحل هذا النزاع ليكون السلام شاملا ومستداما.

ويستشف ذلك من خلال الكلمات التي ألقيت في حفل التوقيع إلى البروتوكولات إذ دعا الرئيس الكيني الحكومة والحركة إلى بذل مزيد من الجهد للوصول إلى سلام نهائي وشامل يعالج كل قضايا البلاد.. وجدد مستشار الأمين العام للأمم المتحدة/ محمد سحنون التزام المنظمة الدولية بدعم عملية السلام والمساهمة في اعمار الجنوب داعيا إلى معالجة الحرب في دارفور حتى يكون السلام شاملا ومستداما وشاركت وزيرة التنمية الدولية النرويجية/ هيلدا جونسون ذات الموقف بدعوتها إلى وقف الحرب في دار فور وذكرت أنه لا يمكن تحقيق سلام في الجنوب وأطراف البلاد الغربية تشهد مواجهات عسكرية وأوضاعا إنسانية سيئة.

الحضور الكبير العربي والإقليمي والدولي الذي رافق التوقيع على الاتفاق يكشف عن دعم لهذا الانجاز وأهميته أكد ذلك مواقف الحكومة السودانية والحركة الشعبية إذ عبر النائب الأول للرئيس السوداني علي عثمان محمد طه عن تفاؤله باقتراب اتفاق السلام النهائي والحرص على إشراك القوى السياسية في إدارة البلاد والتوصل إلى عقد اجتماعي وتعهد بتنفيذ نصوص الاتفاقات والمحافظة على السلام الذي هو ملك لجميع السودانيين الذين شاركوا في صنعه.

ومثله فعل/ جون قرنق زعيم الحركة الشعبية الذي اعتبر توقيع الاتفاق نهاية للحرب وبداية مرحلة من التحول الديمقراطي وان السودان سيتغير ولن يكون كما كان قائلاً: إن تسعة اشهر من المفاوضات الشاقة أنجبت طفلا سليما لكنه يحتاج إلى الرعاية حتى يشتد عوده وان السلام الذي تحقق ليس ملكا للحزب الحاكم حاليا والحركة الشعبية وإنما لجميع السودانيين وكما فعل طه كرره قرنق بتعهده دعوة كل القوى السياسية للمشاركة في حكم البلاد وإدارتها.

ما من شك في أن قطار السلام في السودان قد انطلق بل وقطع محطات كثيرة وعسيرة وأوشك أن يصل المحطة الأخيرة ولا أحد بمقدوره إيقاف حركته أو عرقلة مساره وان كان البعض يحاول الحد من سرعته لكن ليس إلى الحد الذي يستطيعون معه إعاقة أو تحويل وجهته الأخيرة والمتمثلة في تحقيق السلام الشامل وإنهاء حرب ما انفكت تأكل الاخضر واليابس وتعيق حركة التطور والتنمية لسنوات.

ومنذ أن سلك الطرفان طريق السلام بتغليب روح التفاوض والحوار وعقد العزم لتحقيق ذلك تهاوت تلك القضايا التي كانت تعد مستعصية وغير قابلة للحل.. تهاوت هذه المشاكل الواحدة تلو الأخرى تحت ضربات الرغبة والحرص على إنجاح المفاوضات والخروج من دوامة الحرب لتبدو هذه المعوقات هدفا سهلا لسهام السلام الذي سيكون ترسيخه واقعا بمثابة لكمة أخيرة توجه لماض أليم لن يأسف لغيابه أحد.

هذه النتيجة المنتظرة والتي تبدو اليوم أكثر من أي وقت مضى حقيقة واقعة من شأنها أن تفتح آفاقا رحبة لمرحلة أخرى في تاريخ السودان المعاصر وتقدم نموذجا حيا للاقتداء به في صراعات أخرى في القارة الأفريقية التي تعاني ويلات حروب كثيرة كما أنه سيكون فرصة للجامعة العربية لتثبت وجودها ودورها في مثل هذه القضايا المصيرية.

الدول العربية مطالبة عبر الجامعة العربية بارساء أسس متينة للسلام من خلال الموقف السياسي المساند والدعم المادي لاعادة اعمار جنوب السودان الذي دمرته الحرب على مدى ٢١ عاما وهي مساهمة من شأنها قطع الطريق أمام الانفصال وجعل أبناء الجنوب يصوتون لصالح البقاء في سودان موحد في الاستفتاء، المقرر تنظيمه بعد انقضاء مدة الست السنوات الانتقالية كما يؤكد على ذلك اتفاق مشاكوس الموقع قبل قرابة عامين.

هذه المساهمة تبدو إلى حد الآن متواضعة لكن التوقيع على اتفاق نهائي للسلام سيتطلب المزيد من العمل وضخ الأموال وهو ما أكد عليه الأمين العام للجامعة العربية/ عمرو موسى بعد أن شارك في حفل توقيع البروتوكولات الأخيرة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية بقوله: إن الجامعة تعتزم تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليون دولار وإن الأموال خصصت وهناك دراسات جدوى حاليا مضيفا: إن العمل في مجال إعادة الاعمار سيتم مستقبلا بالتعاون مع الجهات المانحة وحكومة السودان.. وأكد أن الجامعة ستكون نشطة جدا في هذا المجال وستشارك في جميع أنشطة إعادة الاعمار.

ما تقوم به الجامعة العربية وما يؤكد عليه أمينها العام موقف منسجم مع مجمل المتغيرات في السودان الشقيق وتجسيد للدور الذي يتحتم على هذه المؤسسة العربية أن تلعبه تجاه أعضائها وهو في الواقع سيشكل اختبارا آخر لقدرة الدول العربية على الالتفاف حول قضية مشتركة ومصيرية بهذا الحجم والحساسية بعد أن باتت الكثير من قضايا الأمة المصيرية خارج أيدي الجامعة كما هو الحال بالنسبة للعراق وفلسطين.

والدول العربية والصناديق التنموية المختلفة بأخذها للمواقف الإيجابية حيال هذه القضية لا تقدم فقط العون والمساندة للحفاظ على سودان موحد يسوده السلام والأمن بل تعمل على تثبيت أركان الجامعة العربية التي يراد لها أن تتقوى وتلعب دورا اكبر في العمل العربي المشترك والانطلاق به إلى مستوى أرقى كما أكدت على ذلك قمة تونس مؤخرا والتقت حوله كافة الدول العربية.

الاتحاد الأفريقي مطالب أيضا بلعب دور أكبر في تثبيت أسس السلام في السودان من خلال مؤسساته المختلفة أكان عبر المشاركة في بعثة السلام أو من خلال الدعم في إعادة الاعمار وهما العنصران المهمان لاجتياز المرحلة الانتقالية بسلام وعدم حدوث أي انتكاسة من شأنها أن تؤثر على مستقبل ووحدة أراضي السودان وذات الأمر مطلوب أيضا من الأمم المتحدة وكذلك من دول "الايقاد" التي رعت محادثات السلام منذ بداياتها.

وحتى توقيع الاتفاق النهائي للسلام في السودان الذي أصبحت الطريق ممهدة للوصول إليه نتجه أنظار السودانيين والعرب بل والعالم إلى الجولة الأخيرة من المحادثات التي تبدأ في ٢٢ يونيو بانتظار الفرج الذي طال انتظاره والسلام الذي غاب لسنوات ويبدو اليوم قريبا جدا... والإعلان عنه من شأنه أن يودع والى الأبد ٢١ عاما من الحرب الأهلية ولكن سيكون على الجميع دفع استحقاقات السلام من خلال الالتزام بالاتفاقيات وفتح صفحة جديدة من المصالحة ومزيدا من العمل والتحديث لسودان ديمقراطي موحد.. فهل يكون ٢٠٠٤م عام الانطلاقة لكل ذلك.

اعلان